

او التقرب ممنوع والتعريب انما يتم اذا خرج الدليل عن المثل
او ليسا وبه الاخص منه مطلقا واما اذا خرج الاخص فلا تعريب
كان يكون المذموم وجبة كلية وتخرج الدليل وجبة جزئية **فصل**
قيل لا يمنع النقل والمذموم انما جازا ومعناه لا يستعمل لفظ المنع
وما يشق منه في طلب الدليل عليهما انما جازا وبيان ذلك انما يقع
في صلاحيهما طلب الدليل على مقدمته الدليل ولما لا يمكن النقل
والمذموم مقدمته من دليل فقوات هذا النقل ممنوع مجاز عن
طلب الدليل مطلقا واما اذا استعمل لفظ الخ في طلب الدليل
عليهما فلا مجازا عن قول لا من هذا النقل وهذا المذموم
مطلوب لبيان المذموم الغير المدلل واما انه كان مدلا
فطلب الدليل عليه باع لفظا كان مجازا في النسبة والمراد
طلب الدليل على شيء من مقدمته دليله وكيفيات هذا البيان
هنا علمك الله ما لم تعلم **فصل** لما كان الواجب العمل عند المنع
هو الاثبات كما عرفت تفصلا فلا يقع منه المنع ومعناه
منح صحته بقرينة لا من صحة ورود هذا المنع لولا جوارح
المذموم بديهيا جليا وكذا لا يقع منه المنع الذي ذكر على سبيل
القطع قال لينا روح المذموم المنع ومنع ما يؤيد لا يوجب
اثبات المقننة الذي يجب العمل عند المنع المانع انتهى وكذا
لا يقع منه صحاح السند السندية مستندة اليه وكذا
ابطال صحاح السندية مستندة اليه وكذا لا يقع منه
ابطال عبارة المانع تحتها القانون العربي فاستعمال العمل

بما كان الواجب العمل عند المنع
هو الاثبات كما عرفت تفصلا
فلا يقع منه المنع ومعناه
منح صحته بقرينة لا من صحة
ورود هذا المنع لولا جوارح
المذموم بديهيا جليا وكذا لا
يقع منه المنع الذي ذكر على
سبيل القطع قال لينا روح
المذموم المنع ومنع ما يؤيد
لا يوجب اثبات المقننة الذي
يجب العمل عند المنع المانع
انتهى وكذا لا يقع منه صحاح
السند السندية مستندة اليه
وكذا ابطال صحاح السندية
مستندة اليه وكذا لا يقع منه
ابطال عبارة المانع تحتها
القانون العربي فاستعمال
العمل

هذه الاعتراضات انما هي التي يبحث الخبير على السائل
دفعه فان كان استغفاله بها بدون اثبات ما منعه السائل
فقد تجر عن اثبات مدعاها فالحق في النقل الى بحث الخبير مع العمل
ابطال المنع مستدلا عليه بما هاهنا المنع بما هاهنا جلية وهذا
بمنزلة اثبات المنع وكذا يقع ابطال المنع بدعوى ان المنع
مسئل عند المنع لكن هذا جواب الزا من جدي فلا يصح عزالة
اظهار الحق والبيان ان يدعى الرجوع عن تسليم ما سئل به لا يمكن
بديهيا جليا **المقالة الثانية** في المعارضة وهي اثبات السائل
نقصان اذاعة العمل واستدلاله او ما يساوي نقصانه او
من نقصه كان ادعى العمل الانسانية شيئا واستدلاله عليها
السائل باثبات انسانية او اثبات صليحتيه او اثبات انه زنجي
فالسائل عند اعادة المعارضة ان يقول للمعلل ليلك وان دليل
عليه ما اذعيت لكن عندي بانفسه اي ينبغي ما اذعيت ولا يقع
المعارضة انما يمنع بعض مقدمات دليل المعارضة واثبات فثبات
دليله وهو التقصير وتجا تقصير التقصير واثبات الدعوى بل
وهو المعارضة على معارضة السائل وقد يكون هذه المعارضة شعبة
لمعارضة السائل بحيث يتم ان المعارضة تنقص المعارضة في المذهب
وهي ان يثبت السائل خلاف مذهب المعلل بعد اثبات العمل مدعاها
والى المعارضة في المقننة وهي ان يثبت السائل خلاف مقننة
دليل المعلل بعد اثبات العمل **فصل** وكل ما سئل به من
اهتمام لادن دليل المعارضة ان كان عين دليل المعلل مادة وجوه

بما كان الواجب العمل عند المنع
هو الاثبات كما عرفت تفصلا
فلا يقع منه المنع ومعناه
منح صحته بقرينة لا من صحة
ورود هذا المنع لولا جوارح
المذموم بديهيا جليا وكذا لا
يقع منه المنع الذي ذكر على
سبيل القطع قال لينا روح
المذموم المنع ومنع ما يؤيد
لا يوجب اثبات المقننة الذي
يجب العمل عند المنع المانع
انتهى وكذا لا يقع منه صحاح
السند السندية مستندة اليه
وكذا ابطال صحاح السندية
مستندة اليه وكذا لا يقع منه
ابطال عبارة المانع تحتها
القانون العربي فاستعمال
العمل

بما كان الواجب العمل عند المنع
هو الاثبات كما عرفت تفصلا
فلا يقع منه المنع ومعناه
منح صحته بقرينة لا من صحة
ورود هذا المنع لولا جوارح
المذموم بديهيا جليا وكذا لا
يقع منه المنع الذي ذكر على
سبيل القطع قال لينا روح
المذموم المنع ومنع ما يؤيد
لا يوجب اثبات المقننة الذي
يجب العمل عند المنع المانع
انتهى وكذا لا يقع منه صحاح
السند السندية مستندة اليه
وكذا ابطال صحاح السندية
مستندة اليه وكذا لا يقع منه
ابطال عبارة المانع تحتها
القانون العربي فاستعمال
العمل